

قمع في سوريا

رعب في تلكلخ



منظمة العفو  
الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية  
Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011.

رقم الوثيقة: MDE24/029/2011

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

5	1. مقدمة.....
8	2. العملية الأمنية في تلكخ .....
10	3. الاعتقالات الجماعية .....
12	4. التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة .....
12	المعتقلون البالغون .....
14	الأطفال.....
14	الجرحى .....
16	المعاملة السيئة والمهينة.....
17	5. الوفيات في الحجز .....
20	6. إساءة معاملة الأقرباء.....
22	7. الخلاصة والتوصيات .....
26	الهوامش.....



## 1. مقدمة

"صدم والدي بوفاة شقيقي... بل صدمنا جميعاً.  
وعندما ذهبنا إلى المستشفى العسكري في  
حمص للتعرف على جثته، قال له الضابط  
الموجود هناك: إنه خنزير فطس."

شقيق شاب لقي حتفه في الحجز بعد القبض عليه من قبل القوات السورية في منزل بالحي الشرقي في تللكخ.<sup>1</sup>

لقد أشعلت موجة الثورات، التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأشهر الأخيرة، فتيل احتجاجات في سوريا بدأت صغيرة في فبراير/مارس و ما لبثت أن تطوّرت إلى مظاهرات جماهيرية ضخمة منذ منتصف مارس/آذار.<sup>2</sup> وانتشرت تلك الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد إثر قيام قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة لقمع المظاهرات التي كانت سلمية إلى حد كبير. وفي 14 مايو/أيار، بدأت عملية أمنية في تللكخ، وهي بلدة تقع في محافظة حمص غربي البلاد بالقرب من الحدود مع لبنان. وبحسب نتائج البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية، فقد قبض بشكل عشوائي على العديد من الرجال وتعرضوا للتعذيب، بينهم مصابون بجراح أصلاً، ولقي ما لا يقل عن تسعة أشخاص حتفهم في الحجز. وأدت العملية الأمنية إلى فرار آلاف الأشخاص إلى لبنان، حيث أُطلق النار على بعضهم أثناء فرارهم.

وبدأت العملية الأمنية بعد يوم على قيام مظاهرة كبرى في ساحة أبو عرب في وسط البلدة تدعو إلى إسقاط النظام. وخلال الاحتجاج، أعلن 12 عضواً في حزب البعث الحاكم من صغار المسؤولين في الحزب استقالاتهم وسط هتافات الجمهور.

وكانت الاحتجاجات قد بدأت في تللكخ في أواخر مارس/آذار 2011، إثر قيام قوات الأمن باستخدام العنف لقمع المتظاهرين في مدينة درعا بجنوب البلاد. ودعت احتجاجات تللكخ في البداية إلى إطلاق سراح 250 شخصاً يُعتقد أنهم اعتُقلوا، وأن معظمهم كان محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي على أيدي أمن القوات الجوية. ودأب أمن القوات الجوية على اعتقال الأشخاص بشكل متفرق وعلى دفعات منذ أواخر عام 2009 أو مطلع عام 2010، وذلك بشكل رئيسي للاشتباه في أنهم يمارسون أعمال التهريب من لبنان وإليه.

وفي أبريل/نيسان ومايو/أيار 2011، وردت أنباء عن إطلاق سراح 70 معتقلاً تقريباً ممن كانوا

محتجزين منذ أشهر عديدة لدى أمن القوات الجوية.<sup>3</sup> بيد أن الاحتجاجات في تللكخ استمرت، وبدأت تدعو إلى إسقاط النظام. وكانت تلك الاحتجاجات سلمية إلى حد كبير، ماعدا في حالة واحدة على حد علم منظمة العفو الدولية. فقد بدأت تلك الحادثة في 27 أبريل/نيسان بعد القبض على الشيخ أسامة العكاري، وهو رجل دين متنفذ وخطيب في أحد مساجد تللكخ، بينما كان يحاول تجديد جواز سفره في مديرية الهجرة والجوازات بمدينة حمص. وقد أشعل اعتقاله شرارة صدامات عنيفة في تللكخ بين أنصاره وبين أفراد القوات الأمنية، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفراد القوات الأمنية. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من معرفة ما إذا كان أنصار الشيخ يحملون أسلحة نارية، وما إذا كانت العملية الأمنية التي نُفذت في تللكخ مرتبطة بحادثة مقتل هذين العنصرين أم لا.



عقبة الشعار، واحد من تسعة أشخاص، على الأقل، يُعتقد أنهم لقوا حتفهم في الحجز © Private

وأغلقت سوريا أبوابها في وجه منظمات من قبيل منظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى الصحفيين الدوليين والمراقبين المستقلين. وحتى اللحظة، لم يستطع فريق تابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدخول الى البلاد بعد تكليفه التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد المدنيين في سوريا. وكى تحقق منظمة العفو الدولية في أنباء الانتهاكات التي ارتُكبت في تللكخ، قامت المنظمة بزيارة إلى لبنان في الفترة من 20 مايو/أيار إلى 8 يونيو/حزيران، حيث قضت معظم الوقت في المنطقة الحدودية مع سوريا، أُجرت خلالها مقابلات شخصية مع سكان تللكخ ممن كانوا قد فروا عبر الحدود. كما أُجرت مقابلات مع السكان

عبر الهاتف في وقت لاحق من يونيو/حزيران، حيث تحدثت المنظمة إلى أكثر من 50 شخصاً. وضمّت المقابلات أفراداً قالوا أنهم تعرّضوا للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وأقرباء للقتلى وشهود على الانتهاكات.

واستناداً إلى هذا البحث وغيره من البحوث، تعتبر منظمة العفو الدولية أن الجيش السوري وقوات الأمن ارتكبوا جرائم وانتهاكات أخرى خلال العملية الأمنية في تللكخ، والتي عندما تؤخذ في سياق الجرائم والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان في أماكن أخرى في سوريا، فهي ترقى الى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. هذا لأنها تبدو أنها تشكل جزءاً من هجمات واسعة الانتشار، كما أنها منهجية، ضد المدنيين وتنطوي على ارتكاب متكرر لطيف من الجرائم ضد ضحايا متعددين على نحو منظم ووفقاً الى سياسة الدولة لارتكاب مثل هكذا هجوم. وتضمّ هذه الجرائم عمليات القتل، التعذيب، والاعتقال التعسفي وغيره من أشكال الحرمان القاسي من الحرية؛ والأفعال اللاإنسانية التي ارتُكبت بشكل مقصود بهدف التسبب بمعاناة شديدة أو إلحاق ضرر بالغ في الصحة العقلية والبدنية للأشخاص. إن أغلبية الجرائم المذكورة في هذا التقرير، تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية شريطة أن يقرر مجلس الأمن في الأمم

المتحدة إحالة الوضع الى مدّعي عام المحكمة.

وكما هي الحال في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء أخرى من سوريا، فإن الأشخاص الذين يتحدثون إلى منظمات دولية لحقوق الإنسان يعرضون أنفسهم لخطر ردود فعل قاسية تجاههم. ولذا فإن منظمة العفو الدولية تتوخى الحذر الشديد أثناء جمع المعلومات بشأن سوريا ونشرها، وعند الضرورة في هذا التقرير، لا تذكر المنظمة أسماء أو أية معلومات أخرى من شأنها أن تحدد هوية الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أو أن تعرضهم للخطر.

## 2. العملية الأمنية في تلكلخ

في 14 مايو/أيار، تجمعت القوات السورية التي ضمت مركبات عسكرية تحمل مدافع ثقيلة على مداخل تلكلخ. وقال السكان الذين فروا إلى لبنان إن قنصاة تابعين للجيش تمركزوا في مركز أمن الرادار ومشفى الباسل، الواقعين في حارة البرج.

وقال شهود عيان إن علي الباشا، وعمره 24 عاماً قُتل في الصباح، على ما يبدو، على أيدي قنصاة في مركز أمن الرادار الذي يطلّ على شارع المشفى، الذي كان يسير فيه. وعندما سقط على الأرض، اختبأ الناس في الشوارع الجانبية والأزقة لمدة حوالي 10 دقائق، بينما استمر إطلاق النار. ولذا لم يتمكن أحد من مدّ يد المساعدة التي كان علي الباشا بحاجة ماسة إليها. وقال شهود عيان إن مجموعة من القنصاة غادرت مركز الرادار، خلال تلك الفترة، وسارت نحو مشفى الباسل وتمركزت على سطحه. وعندما توقف إطلاق النار، نُقل علي الباشا على وجه السرعة إلى عيادة تابعة لجمعية البر والخدمات، التي وفرت سيارة إسعاف لنقله إلى مستشفى في شمال لبنان، حيث تم الإعلان عن وفاته حال وصوله.

وتعرضت سيارة الإسعاف نفسها لإطلاق النار بينما كانت تسير على الطريق العام الذي يربط قرية العريضة السورية ببلدة تلكلخ، حيث كانت تقلّ جثمان علي الباشا عائدة به إلى بلده بحسب ما ذكر أقرباؤه وسائق سيارة الإسعاف<sup>4</sup>. وجرح والد علي الباشا وشقيقه وصهره، الذين كانوا يرافقون الجثمان. وقد تلقت منظمة العفو الدولية شريط فيديو يصور سيارة الإسعاف وقد ظهر عليها بشكل واضح شعار هلال أحمر واسم الجمعية. ويمكن رؤية ما لا يقل عن خمسة ثقوب بوضوح على أحد جوانب سيارة الإسعاف، أحدثها إطلاق الرصاص عليها.

ودفع الوجود العسكري الكثيف حول تلكلخ في 14 مايو/أيار، وأصوات إطلاق النار، العديد من العائلات إلى الفرار من البلدة. وفي حالتين على الأقل، قيل لمنظمة العفو الدولية أن القوات السورية أطلقت النار على العائلات الفارة، مما أدى إلى جرح عدد منهم. وكان من بين هؤلاء امرأة في الخامسة والثلاثين من العمر،<sup>4</sup> أصيبت في أسفل رجلها بينما كانت هي وأفراد عائلتها وعائلة أخرى يتجهون نحو الحدود اللبنانية مكدسين في سيارة شقيقها.<sup>5</sup> وكانت تلك المرأة جالسة في المقعد الخلفي بينما جلست زوجة أخيها في حجرها. كانوا يسافرون على الطريق العام باتجاه العريضة، حيث كانوا يعتزمون إيقاف



منيرة، 7 سنوات، أصيبت بجراح عندما فرت مع أسرتها من تلكلخ  
© Amnesty International

سيارتهم في الجانب السوري من الحدود، وعبور جسر على نهر الكبير إلى لبنان. وعلى مسافة تستغرق عدة دقائق من تلكلخ، وبالقرب من قرية مشتى محلي، كانت الطريق مغلقة بالحجارة الكبيرة. وفي تلك

اللحظة تعرضت السيارة لإطلاق النار، من قبل قوات الأمن المتمركزة هناك على ما يبدو مما حدا بشقيقها

إلى زيادة السرعة متجهاً نحو قرية العريضة. وبعد عبورهم الحدود مع لبنان، نُقلت المرأة إلى المستشفى للمعالجة.

في تلك الليلة، وفي رحلتها الثانية إلى العريضة، تعرضت شاحنة كبيرة تحمل عشرات العائلات المذعورة لإطلاق النار عندما وصلت إلى الحاجز نفسه بالقرب من مشتى محلي،<sup>6</sup> فأُصيبت فتاة في السابعة من العمر بجروح في عجزتها وفخذها الأيمن وقدمها، بينما جُرح شقيقها التوأم في أسفل رجله.

وخلال يوم 14 مايو/أيار، قامت القوات السورية بتدمير خزّان "الحاووظ"، وهو المصدر الرئيسي للمياه في تللكخ، واضطرت العائلات القليلة التي تملك آباراً إلى تقاسم الماء مع الجيران والأقارب، وذهب بعض السكان إلى المنازل المهجورة لتعبئة زجاجات من الخزانات التي بقي فيها بعض الماء.<sup>7</sup>

وطوال يوم 15 مايو/أيار، قصف الجيش حارة البرج وضواحي تللكخ بالمدفعية الثقيلة، وكذلك في فترة صباح يوم 16 مايو/أيار.<sup>8</sup> ولم توثق منظمة العفو الدولية أو تصادف حالات إصابات أو وفيات نتيجة لذلك القصف، كما لم تستطع تقدير حجم الأضرار التي لحقت بالمنازل والأعمال التجارية. وفي جميع الأحوال، فإن استخدام المدافع الثقيلة خلال سير عملية بوليسية في حارة سكانية هو خرق فاضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

## النهب على أيدي الجنود

وفقاً لشهادات متّسقة لأفراد من العائلات النازحة إلى شمال لبنان، فإن الجنود قاموا بنهب وتخريب محتويات العديد من المنازل والمحلات التجارية، بعد نشرهم في تللكخ. فعلى سبيل المثال، "مريم"<sup>9</sup>، التي كانت قد فرت من الحي الشرقي في 15 مايو/أيار نهدت إلى منزل ابنتها في حارة أكثر أمناً، وقررت أن تغامر في العودة إلى منزلها في الحي الشرقي في اليوم التالي، لإحضار بطاقات الهوية لأفراد العائلة. وعندما وصلت إلى ساحة أبو عرب في وسط تللكخ، رأّت مركبات عسكرية وجنوداً ولاحظت أنه تم تخريب منازل ومحلات تجارية، وأن عمليات التخريب كانت جارية. وعادت إلى منزل ابنتها سريعاً. وفي 19 مايو/أيار، عاودت الذهاب لتفقد منزلها. قالت لمنظمة العفو الدولية:

"أثناء عودتي إلى بيتي رأيت العديد من المنازل التي تم تخريبها. وعندما وصلت إلى بيتي كان كل شيء قد كُسر أو حُطم... لقد عدنا إلى نقطة الصفر. ضربوا البزّاد تكراراً بالآلة حادة... الحنفيات منزوعة... كان لديّ خزانة فيترين في غرفة الجلوس وعليها التلفاز - كلّها أوقعوها على الأرض... عدنا إلى الصفر."

اشتكى العديد ممن أُجريت معهم مقابلات من أن الجنود سرقوا نقوداً من المنازل، بما فيها تلك التي كان أصحابها في داخلها. فقالت "منى" إن زوجها وأسلافها الذين فروا مع عائلاتهم إلى لبنان، تركوا نقوداً مع والديهم المسنين الذين رفضوا مغادرة البلدة:

"تركوا مع والديهم حوالي مليون ليرة سورية (نحو 21.000 دولار أمريكي نقداً) وقد خبأت حماتي النقود في جرة مليئة بالبرغل. وعندما وصل الجنود إلى المنزل، ألقوا بجميع المواد الغذائية المخزنة على الأرض، ومنها جرة البرغل، فعثروا على النقود وأخذوها."

### 3. الاعتقالات الجماعية

في 16 و 17 و 18 مايو/أيار، نفذت القوات السورية عمليات تفتيش من بيت إلى بيت في تللكخ. وبحسب نتائج البحث الذي قامت به منظمة العفو الدولية، تم اعتقال عدد كبير من الرجال تعسفياً، بينهم من تزيد أعمارهم على 60 عاماً وأحداث تقل أعمارهم عن 18 عاماً. وتعرض المعتقلون للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة منذ لحظة القبض عليهم وقبل التحقيق معهم وأثناءه وبعده.

واعْتُقل رجال آخرون أثناء محاولتهم الفرار من تللكخ، عقب توقف القصف يوم 16 مايو/أيار. واعترضت القوات العائلات الفارة على طريق الخربة، وهو الطريق الوحيد الذي كان متوقفاً للخروج من تللكخ. وقامت القوات بفصل الرجال عن النساء ثم القبض على الرجال أو إخلاء سبيلهم بدون تفسير. وقُبض أيضاً على هؤلاء الذين خاطرنا بالعودة الى تللكخ، كما حصل مع بائع قهوة متجول وقد اعتقل على طريق الخربة في الأسبوع الأخير من مايو/أيار بينما كان عائداً مع زوجته وطفله إلى تللكخ لتفقد منزله بعد أن سمع أنه تم تخريبه ونهبه.

إن كل عائلة قابلتها منظمة العفو الدولية في لبنان لديها قريب واحد على الأقل قيد الاعتقال. وكان من بين المعتقلين ضباط متقاعدون من الجيش وشيوخ ومحامون ونجارون وكهربائيون وسائقون ولحامون وطلاب وأصحاب محلات تجارية ومزارعون ودهانون وعمال بناء وحلاقون.

وأشارت شهادات متسقة بشأن الاعتقالات التي نُفذت خلال عمليات التفتيش من بيت إلى بيت إلى أن عمليات الضرب كانت تبدأ منذ اللحظة التي يفتح فيها الرجل باب المنزل، حيث يتلقى ضربة مباشرة على وجهه. وبحسب الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، يتعرض بعدها الضحايا للكم والصفع والركل والضرب بأعقاب البنادق والأسلاك المجدولة والهراوات. وبعد القبض على الرجال، يتم جرُّهم إلى الخارج وتقييد أيديهم بأسلاك بلاستيكية وعصب عيونهم. ومنهم من رفعت قمصانهم من الخلف حتى غطت رؤوسهم ووجوههم. ويُرغمون على الركوع أو يتم إلقاءهم أرضاً على بطونهم. واقتيد العديد من المعتقلين إلى ساحة أبو عرب أو ساحة "إبليس"، التي استخدمها الجيش كنقطة تجميع قبل نقل المعتقلين بالحافلات أو المركبات العسكرية.



عبد الرحمن أبو ليدة، أحد عشرات الأشخاص الذين قُبض عليهم في 17 مايو/أيار. وبعد أسبوعين تم تسليم جثته إلى أسرته. © Private

داخل الحافلات والمركبات العسكرية، قام الجنود بضرب المعتقلين وإهانتهم وشم عائلاتهم ومعتقداتهم الدينية، بحسب ما قيل لمنظمة العفو الدولية. وفي حافلة واحدة على الأقل، في 18 مايو/أيار، قام الجنود بعدد المقبوض عليهم بلسعهم بالسجائر المشتعلة على رقابهم من الخلف. وقد رأت مندوبة منظمة العفو الدولية آثار الحرق على رقبة رجل في العشرين من العمر، كان قد فرَّ إلى شمال لبنان بعد إطلاق سراحه.<sup>10</sup>

وتوقفت أكثرية هذه الحافلات في القرى الموالية للرئيس بشار الأسد، من قبيل الحجر الأبيض والمخطبية وتل سارين، حيث أُخرج المعتقلون من الحافلات وأرغموا على الركوع، وسُمح للقرويين بضربهم والبصق عليهم وإهانتهم. وأخيراً، نُقل المعتقلون إلى حمص، حيث تعرضوا للتعذيب وجرى استجوابهم بشكل رئيسي على أيدي الأمن العسكري، وهي قوة أمنية أخرى قائمة في سوريا. ونُقل بعضهم إلى دمشق فيما بعد.

ولم تعرف عائلات المعتقلين بأمكان وجود أبنائها إلا بعد إطلاق سراح بعضهم في أواخر مايو/أيار ويونيو/حزيران، أو عندما أبلغها المعتقلون الذين أُطلق سراحهم بأن من لا يزالون محتجزين موجودين في حمص. وفي وقت كتابة هذا التقرير في أواخر يونيو/حزيران، ظل عدد من المعتقلين الذين قبض عليهم خلال العملية الأمنية في تلكلخ قيد الاحتجاز، بينهم طفل بلغ السابعة عشرة من العمر بعد أيام من القبض عليه.

## 4. التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة

### المعتقلون البالغون

قال خمسة معتقلين ممن أُطلق سراحهم، وأقرباء لمعتقلين سابقين أجرت منظمة العفو الدولية معهم مقابلات، إن جميع المعتقلين البالغين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بمن فيهم أشخاص كانوا مصابين بجروح أصلاً. وبحسب شهادات تلقتها منظمة العفو الدولية، كان المعتقلون يؤخذون أولاً إلى "سجن البولوني" الذي تديره الشرطة العسكرية في حمص، حيث تعرضوا للضرب والإهانة، ومن ثم ينقلون إلى مركز الاعتقال التابع للأمن العسكري في حمص حيث تعرّضوا للتعذيب. أما أساليب التعذيب التي قالوا أنها استُخدمت ضدهم فقد ضمّت "الشبح"، حيث يُرغم المعتقل على اتخاذ وضعية قاسية لمدة طويلة يتعرض خلالها للضرب، وفي هذه الحالة يتمّ تقييده من الرسغين بقضيب على ارتفاع معين يضطر معه المعتقل إلى الوقوف على رؤوس أصابع قدميه؛ والصعق بالصدمات الكهربائية؛ و"الدولاب"، حيث يتم ثني الضحية وحشره داخل إطار، ثم ضربه.

فقد تحدث "محمود"، وهو شاب في العشرين من العمر، قُبض عليه في 16 مايو/أيار في حارة البرج وأُطلق سراحه بعد قضاء حوالي شهر في الحجز، لمنظمة العفو الدولية حول التعذيب الذي تعرض له في مركز الاعتقال التابع للأمن العسكري في حمص:

"سألني المحقق عما إذا كنت متزوجاً، فأجبتُه بالنفي. عندئذ قال لي إنه سيقطع (عضوي) الذكرى. وانتهال عليّ بالضرب المبرح حتى أغمي عليّ. واستعدتُ الوعي بعد أن صبوا عليّ الماء. وبدون إنذار صعقتني بالصدمات الكهربائية على خصيتي. لقد كان الألم رهيباً إلى حد أنني أعجز عن وصفه. وأعتقد أنني قضيت خمسة أيام في حجز الأمن العسكري في حمص، وفي كل يوم تتكرر القصة نفسها. يقيدوني في وضعية "الشبح" ويصعقوني بالكهرباء على جسدي وخصيتي. وكنت أصرخ بصوت عال جداً في بعض الأحيان وأتوسل إلى المحقق أن يتوقف، ولكنه لم يهتم. ثم أرغموني على (وضع) بصمة (إبهامي) على وثائق لم أقرأها؛ فقد كنت معصوب العينين.

"ثم نُقلت إلى مركز اعتقال آخر بدمشق، حيث كان الوضع أهون من سابقه... ثم إلى سجن حمص المركزي لمدة قصيرة، قبل أن يقدموني أخيراً إلى قاض، لا أعرف مركزه بالضبط، ولكنه كان لطيفاً. فقد قال لي: 'يا بني، أنت اشتركت في أربع مظاهرات، فقلت له إنني اشتركت في مظاهرتين فحسب. فقال القاضي إنني اعترفت بأربع. وأوضح لي أنهم قاموا بتعديبي بشكل رهيب، وأرغموني على (وضع) بصمة (إبهامي) على وثائق لم أقرأها، ولكنه لم يرد عليّ ولاذ بالصمت...

"وتمكّن المحامي من إخراجنا إلى حين بدء المحاكمة... وقال لي المحامي إنني يمكن أن أقضي من ثلاث إلى خمس سنوات في السجن. ولذا أتيتُ إلى لبنان ولا أعرف ماذا أفعل.<sup>11</sup>"

في 16 مايو/أيار قبض على "وائل"، وهو رجل في الثامنة والعشرين من العمر، أتهم بالتقاط صور للمظاهرات بواسطة هاتفه الخليوي، في منزله الواقع في الحارة الغربية مع أكثر من 50 شخصاً آخر. اقتيدوا إلى سجن البولوني في حمص، وأمروا بالتعري أمام بعضهم بعضاً، كي يتم تفتيش ملابسهم. وقال وائل لمنظمة العفو الدولية:

"وضعونا جميعاً في غرفة كبيرة، وهناك رأيت الكدمات والجروح على وجوه المعتقلين معي، والناجمة عن عمليات الضرب أثناء القبض عليهم. وبدأ كل منا بضغط يديه على ساعديه وتحريكهما للتخلص من آثار الخدر الناجمة عن تقييد يديه. وقد ازرقَّت أيدي بعضهم من جراء التقييد.

"ثم جاء شخص ونادى على أسماء 26 معتقلاً، كنتُ من بينهم، وسألنا إلى عناصر الأمن العسكري الذين اقتادونا إلى مركز الاعتقال التابع لهم في ساحة الحاج عاطف بجمص. وهناك انهالوا علينا بالضرب، وشمونا بالفاظ نابية من قبيل يا حمير وغيرها من الألفاظ...

"عصبوا عينيّ وقيدوا يديّ واقتادوني إلى محقق... قال لي المحقق: لماذا تريدون إسقاط النظام؟ فأجبت: نحن لا نريد إسقاط النظام، بل نريد حريتنا، ليس إلا". وعندما قلت ذلك، انهالت عليّ الضربات من كل حذب وصوب، وشعرت بفقدان قوتي، ثم ألقوا بي في غرفة مليئة بعشرات المعتقلين الآخرين.

في اليوم التالي... جرّني المحقق إلى الحارس وطلب منه تعليقي في وضعية "الشبح" وبقيت متدلياً في تلك الوضعية لمدة ست ساعات تقريباً. وكان المحقق يأتي ويذهب ويسألني: 'من الذي دعا إلى الجهاد؟ من الذي حرّض الناس في تلكلخ ضد النظام؟' وكررت الإجابة بأن أحداً لم يفعل ذلك. وهدد المحقق بأنني سأعرض لنفس التعذيب الذي يتعرض له الأشخاص الذين أسمع صرخات ألمهم. ثم صبّ الماء على ظهري، وصعقني بالكهرباء، فانتفض جسدي بشكل لا إرادي وارتطمت بالجدار بقوة... لقد صعقني بالكهرباء أربع مرات خلال فترة تعليقي من رسغي التي دامت ست ساعات...

"ثم اقتادوني إلى غرفة أخرى، وأمر شخصاً بتقييد يدي خلف ظهري، ثم أحضر إطار مركبة وطواني داخله بحيث كان قدمي ورأسي ورجلي داخل الإطار. وقلبني على ظهري، بحيث أصبح قدمي إلى أعلى، واستخدم عصاً نُبتت في كلا طرفيها حبل لربط وضّم القدمين جنباً إلى جنب. ثم ضربني بشدة على باطن قدمي باستخدام هراوة. وبينما كان يضربني ويصيح سائلاً: من الذي حرّض الناس في تلكلخ ضد النظام. وفي تلك اللحظة، كنت أصرخ من شدة الألم، ثم قلت بصوت عالٍ: إن جميع سكان تلكلخ كانوا محرضين، الجميع في تلكلخ محرضون...

"نُقلت مع مجموعة من المعتقلين إلى سجن القابون التابع للشرطة العسكرية في دمشق، حيث مكثت حوالي أربع ساعات، ثم نُقلت إلى "فرع فلسطين"، حيث استقبلنا بترحيب خاص، بالضرب والشتائم. وكان أحد أفراد مجموعتنا قد تحدث إلى قناة الجزيرة كشاهد عيان. وعندما تعرفوا على هويته، نقلوه إلى زنزانه انفرادية، وقال لي لاحقاً إن خلال الأيام الثمانية التي قضاها هناك كان محتجزاً في وضعية "الشبح"...

"وعندما أُطلق سراحنا أخيراً حذرنا مسؤول كبير في السجن من أننا إذا تحدثنا إلى أي شخص عن رأيناها في السجن أو عما حدث فيه، فإننا سنعود إليه.<sup>12</sup>"

في وقت مبكر من يوم 16 مايو/أيار، اقتيد "سعيد"، وهو موظف عمومي متقاعد عمره 66 عاماً، من

منزله في الحارة الغربية بملابس النوم و"الحفاية"، واحتُجز حتى 22 مايو/أيار. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه حُرِم من الحصول على أدوية مرض ارتفاع ضغط الدم الذي يعاني منه أثناء فترة احتجازه، وإن الجنود الذين قبضوا عليه وأفراد الأمن العسكري في حمص لم يعيروا أي اهتمام لسنّه. بيد أنه قال إن المحقق الذي استجوبه لعدة ساعات في مقر الأمن العسكري، كان مؤدباً بوجه عام. وعندما اشتكى من أن الحراس كانوا يضربونه ويشتمونه، استنكر المحقق سلوكهم وقال إنه سيطلب منهم التوقف عن ذلك، وقد فعلوا.<sup>13</sup>

## الأطفال

قُبض على ما لا يقل عن ثلاثة أطفال أثناء الاعتقالات الجماهيرية في تللكخ، وكان أحدهم لا يزال محتجزاً في فترة كتابة هذا التقرير. وقالت فتاة في السادسة عشرة من عمرها لمنظمة العفو الدولية أن جنوداً أوقفوا عائلتها على طريق الخربة وهم يفرون من تللكخ وأخذوا شقيقها الذي يبلغ السابعة عشرة من العمر. وقالت الفتاة أن سبعة عناصر جرّوه الى جانب الطريق وأوسعوه ضرباً وهدّوا بإطلاق النار عليها إذا لم تدخل السيارة وترحل. وقد أكّد والديها لمنظمة العفو الدولية أن ابنتها ما زال محتجزاً وذلك عند إجراء المقابلة في 23 يونيو/حزيران. وقالت الفتاة:

"عندما أخذوه، صرت أبكي وأصرخ وأنا أدعوهم أن يتركوه. فصوّب جندي البارودة تجاهي وقال: "يا وقحة، أدخلي السيارة والا سوف أطلق النار عليك! أقسم بالله أن أطلق النار عليك." فدفعني جدي والسائق أيضاً الى داخل السيارة... ورأيت الجنود يضربونه في كعب البوايرد ويركلونه - هو وخمسة رجال آخرون كانوا منبطحين على بطونهم ووجوههم على الأرض."<sup>14</sup>

وقال اثنان من المعتقلين، أُطلق سراحهما وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع كلاّ منهما على حدة، إن طفلين آخرين قيل أن أعمارهما تقل عن السادسة عشرة، نُقلا إلى حمص عقب القبض عليهما، واحتُجزا في سجن البولوني وفي مركز الاعتقال التابع للأمن العسكري قبل إطلاق سراحهما. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الاتصال بالصبيين أو بأقربائهما المباشرين، كما أنه لم تستطع منظمة العفو الدولية معرفة ما إذا كانا قد تعرضا لسوء المعاملة. بيد أنه يبدو أن واحداً منهما على الأقل سمع صرخات آخرين يتعرضون للتعذيب. وقال معتقل أُطلق سراحه لمنظمة العفو الدولية إنه كان مع الصبي المحتجز لدى الأمن العسكري في حمص:

"دُعر [الصبي] عندما سمع الصرخات، وبدأ يتوسل إلى أفراد الأمن بالألا يعذبوه، قائلاً: سأقول لكم كل شيء أعرفه، ولكن لا تضربوني، أرجوكم."<sup>15</sup>

## الجرحي

قال "وسيم"، وهو رجل في الحادية والعشرين من العمر، قُبض عليه مع أصدقائه في منزل بالحي الشرقي في 17 مايو/أيار، إن جندياً طعنه في عجزته بحربة. ونُقل إلى مشفى الباسل، الذي احتلته القوات السورية منذ 14 مايو/أيار، ثم نُقل إلى المستشفى العسكري في حمص. وقال لمنظمة العفو الدولية:

" عندما نُقلت إلى داخل مشفى الباسل، بدأ المرضون والمرضات بالزّي الأخضر والأبيض بشتمّي وضربّي. وأتذكر أن امرأة كانت ترتدي زياً أبيض خلعت حذاءها وانهالت عليّ بالضرب المبرح، إلى أن بدأ الدم ينزف من رأسي.

" وضعوني في غرفة، حيث صبَّ أحد الأشخاص زجاجة من الكحول الطبي على جميع أنحاء وجهي. فبدأت أسعل بشدة، فقال لي ممرض يرتدي زياً أخضر محذراً: أنت يا خنزير تتظاهر بأنك فاقد الوعي."

" نزعوا ملابسي، وطلبوا مني الاستلقاء على بطني لأن جراحي كانت في رديّ من الخلف، وقبّدوا قدميَّ معاً بسلك بلاستيكي. وقام بعضهم بعصب عينيّ ووقفوا على رأسي وأخذوا يدخنون وينفضون رماد سجائرهم على جبهتي، ثم ضربوني بعضاً على بطّات رجليّ. وتركوني بهذه الحالة في السرير حتى اليوم التالي، ثم نقلوني في سيارة إسعاف إلى المستشفى العسكري في حمص. وعندما وصلنا إلى هناك، قال أحد الجنود للأشخاص الذين أخرجوني من سيارة الإسعاف إنهم ضبطوني وأنا أطلق النار على الجنود. وهذا أمر غير صحيح.

" ومرة أخرى أوسعني المرضون والمرضات شتماً وضرباً. وضربتني إحدى المرضات على صدري مرات عدة وبكل قوتها. وخلع بعضهم أحذيتهم وضربوني بها. وسمعت أصواتاً عديدة تسألني بسخرية: "أتريد الحرية؟"

" تم تصويري بالأشعة، ثم خاط أحدهم جراحي بدون تخدير. صرختُ ألماً، وكنت أرتجف. ووضع الطبيب أو الممرض قطعة شاش طبي على الجرح، ثم جاء رجل وبدأ يضربني على الجرح وأمرني بالوقوف. جرّني هو وأشخاص آخرون على الأرض، ثم اقتادوني إلى مركز اعتقال في حمص. وهناك ألقى بي الحراس أرضاً وقالوا لهم: "لقد كان يطلق النار على الجيش"...

" كشفت للمحقق عن جراحي، فبدؤوا بضربي عليها وعلى مختلف أنحاء جسمي، إلى أن اعتقدت أنني سأموت لا محالة، ثم أحسست بسائل ساخن يسيل من جروحي إلى رجلي..."

" أخذني الحراس إلى شخص أمرني بالاستلقاء على الأرض على بطني، ورفع قدميَّ إلى أعلى، وضربني بعضاً على باطن قدمي ضرباً مبرحاً. كما ركلني واتهمني بأنني مخرب وجاسوس.<sup>16</sup>"

أطلق سراح "وسيم" في الأسبوع الأول من يونيو/حزيران بعد وضع بصمة إبهامه على وثائق لم يقرأها.

وقال "وسيم" و"محمود"، كل على حدة لمنظمة العفو الدولية، إن "وليد"، وهو شاب جريح من تلكلخ تعرض للتعذيب بحرق خصيتيه بقضيب محمّي على النار في مركز اعتقال غير معروف في حمص، وربما يكون تابعاً للأمن العسكري. وقال "وسيم":

سمعت بعض الرجال وهم يصرخون ألماً. استرقتُ النظر من تحت عصابة العينين، فرأيت أحد المحققين يسخّن قضيباً حديدياً على نار الغاز. فارتعدت خوفاً من أن يأتي إليّ ويحرقني، ولكنه ذهب إلى شخص آخر، وهو "وليد"، الذي كان مصاباً في فخذه، وكان ملقى على السرير عارياً، ثم وضع القضيب الحديدي على خصيتيه، فصرخ وليد بصوت عال من الألم، وبدأ يصيح: "أتوسل إليك، لا، أرجوك!"

وقد التقى "محمود" مع "وليد" في السجن المركزي بحمص في يونيو/حزيران، وقال إن "وليد" كان لا يقوى على الوقوف بسبب الإصابات التي لحقت به.

## المعاملة السيئة والمهينة

عمد الجنود السوريون وأفراد قوات الأمن إلى إهانة المعتقلين وازدراؤهم وشتم أقربائهم ودينهم.

وقال رجل اعتُقل في 16 مايو/ أيار لمنظمة العفو الدولية إنه أُرغم بعد القبض عليه على الركوع على الطريق، ثم جاء جندي أشيب الشعر وأخرج ريحاً في وجهه. وبعد ذلك بوقت قصير، وبينما كان الرجل واقفاً ويده مقيدتان ينتظر مع معتقلين آخرين ركوب عربة عسكرية في الحارة الغربية، قام أحد الجنود بنقره بعضا بين إبتيه. وفي وقت لاحق نُقل المعتقلون إلى قرية مجاورة موالية للرئيس الأسد، حيث تعرضوا للضرب على أيدي الرجال والنساء هناك. وقال لمنظمة العفو الدولية أنه عندما كان عائداً إلى العربة حصل التالي:

"ضربني جندي وقال لي إنني ابن قحبة. وبينما كنت لا أزال على الأرض قال لي: 'قل: أنا ابن قحبة، ولكنني لم أقلها، فضربني بشدة، وانضم آخرون إلى حفلة الضرب بالعصي والركل. وكرر طلبه ثلاث مرات، وكنت ألوذ بالصمت في كل مرة، مما كان يثيره ويدفعه إلى مزيد من الضرب. وعندما اقتربت من حالة الإغماء، جرّني إلى الحافلة وهددني بأنه سيؤدبني لاحقاً."<sup>17</sup>

وقال معتقل آخر قُبض عليه في 16 مايو/ أيار وأُطلق سراحه في 13 يونيو/ حزيران لمنظمة العفو الدولية إنه عندما كان في مركز الاعتقال التابع للأمن العسكري في حمص، أمره اثنان من أفراد أجهزة الأمن بالانبطاح على بطنه. ثم جلسا على ظهره وهما يدخان النرجيلة، وسألاه أسئلة استفزازية عن الملابس التي ترتديها والدته وشقيقته.<sup>18</sup>

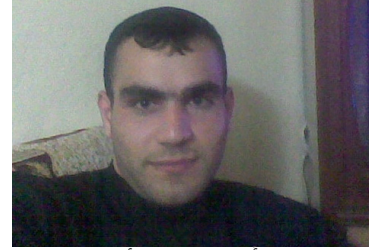
وتحدث عدة معتقلين سابقين عن قيام الجنود بالإساءة إلى معتقداتهم الدينية، بسؤالهم عن إلههم وإرغامهم على استبدال اسم "الله" وإحلال اسم "بشار" (اسم الرئيس) محله. وقال أحدهم إن مجموعة من الجنود أمروا المعتقلين بأن يقولوا إن بشار هو ربهم. وقد التزم المعتقلون الصمت، بينما كانوا معصوبي العيون ومقيدي الأيدي. وفجأة، ضُربوا بأداة حديدية سميكة، مما تسبب بفقدان بعضهم الوعي.

## 5. الوفيات في الحجز

توفي ما لا يقل عن تسعة رجال في الحجز، بعد القبض عليهم أثناء العملية الأمنية في تللكخ بحسب شهود شاهدوا هؤلاء الرجال إما خلال عملية القبض عليهم أو خلال الحجز في المعتقل.<sup>19</sup>

قُبض على أحمد حمشو، وهو محام في الثلاثين من العمر، ما بين 14 و 18 مايو/ أيار عند نقطة تفتيش، ربما بالقرب من قرية الحجر الأبيض، بينما كان في طريقه لإحضار زوجته وفقاً لأقوال جيرانه وأقوال معتقل أُطلق سراحه،<sup>20</sup> كان قد التقاه في مركز الاعتقال التابع للأمن العسكري في حمص. وقال المعتقل الذي أُطلق سراحه لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد أحمد حمشو، الذي كان يعرفه جيداً، في زنزانه مكتظة في معتقل الأمن العسكري بعد أيام من بدء العملية الأمنية. وقال إن أحمد حمشو كان واعياً، لكن في حالة صحية متردية؛ فقد كان الزبد يخرج من فمه، وكان مصاباً بجرح عميق في صدره وانتفاخ في رأسه. وقال إن أحمد حمشو أخبره بأنه تعرض للتعذيب في صدره عندما جرّه الجنود في أرجاء إحدى القرى، وانهاled عليه الرعاع بالضرب. وقال المعتقل إنه حاول مع آخرين تنظيف الجرح في صدر أحمد بقمصانهم. وقد انتبه الحراس فأخضعوا المعتقل للتعذيب بأسلوب "الدولاب" وسألوه عما قاله له أحمد حمشو. وآخر مرة رأى فيها المعتقل المحزّر أحمد حمشو هي عندما كان أحمد حمشو يتوسّل الحراس الذين كانوا يضربونه أن يتركوه، ثم لاذ بالصمت، وأخذ خارجاً بشكل سريع. وقد سُلمت جثة أحمد حمشو إلى عائلته في أواخر مايو/ أيار.

في 17 مايو/ أيار، ورد أن الجنود قبضوا على كل من: الأخوين مجد سوّدت الكردي، والأخوين عبدالرحمن وأحمد أبو لبدة، ومحمد عادل حلوم، وكفاح حيدر، وعقبة الشعار ومحمد الرجب، ومعظمهم في العشرينيات من العمر، مع عشرات من الرجال الآخرين أثناء العملية الأمنية في تللكخ. وقال



محمد الرجب، أعيدت جثته إلى أسرته في 6 يونيو/ حزيران © Private

أقربائهم وأصدقاؤهم لمنظمة العفو الدولية إن الرجال الثمانية كانوا قد تواروا عن الأنظار في اليوم السابق، بعد أن رأوا الجنود

وهم يقبضون على الرجال ويضربونهم. وكانوا جميعاً في الطابق الثاني في منزل بالحي الشرقي عندما وصل الجنود وأمروهم بالخروج. ويبدو أن مجد الكردي وعبدالرحمن أبو لبدة ومحمد عادل حلوم ومحمد الرجب قرروا الاستسلام. وعندما فتحوا الباب، أطلق الجنود النار بحسب ما ورد، مما أسفر عن إصابة كل من مجد الكردي بجرح في يده وعبدالرحمن أبو لبدة بجرح في كتفه. وسقط محمد عادل حلوم ومحمد الرجب، ولكن من غير الواضح ما إذا أصيبا بجروح أم لا. ونزل سوّدت الكردي وأحمد أبو لبدة الدرج لتفقد شقيقيهما، مع كفاح حيدر وعقبة الشعار. ووردت أنباء عن إطلاق النار عليهم وسقوطهم على الأرض. وليس من الواضح ما إذا كانوا قد أُصيبوا بالرصاص أو ما إذا كان يحاول بعضهم الاحتماء من الرصاص. بيد أن أحمد أبو لبدة بدا فاقداً للوعي بعد إصابته بالرصاص في خصره. وبينما كان الرجال ملقون على الأرض، انهال عليهم الجنود بالضرب بأعقاب البنادق على الرغم من جراحتهم



مجد الكردي، تم التعرف عليه من خلال وشم يحمل اسم صديقه على الجزء الأعلى من ذراعه © Private

وتوسلاتهم للجنود بالتوقف بحسب ما زُعم. وذكر أن الجنود قاموا بجرّهم خارج إلى الخارج تحت الضرب، وقيدوا أيديهم بأسلاك بلاستيكية وعصبوا عيونهم قبل أن يقتادوهم بعيداً.

وبعد حوالي أسبوعين طلبت السلطات من أقربائهم الذهاب إلى مستشفى عسكري في حمص للتعرف على جثث الرجال الثمانية. وقالت العائلات أنهم لم يحصلوا من السلطات على أي تفسير لوفاتهم عندما ذهبوا للتعرف على الجثث. وبعد مرور وقت قصير سُلمت جثث الرجال الثمانية إلى عائلاتهم في أكياس نايلون. فقد سُلمت جثتا مجد وسؤدت الكردي إلى عائلتهما ودُفنا في 29 مايو/أيار؛ وسُلمت جثتا

عبدالرحمن وأحمد أبو لبدّه في 30 مايو/أيار، بينما سُلمت جثث كل من كفاح حيدر ومحمد عادل حلوم وعقبة الشعار في 31 مايو/أيار، أما جثة محمد الرجب فقد سُلمت في 6 يونيو/حزيران.

وقدم الأشخاص الذين شاركوا في تشييع الجنازات لمنظمة العفو الدولية، كل على حدة، شهادات متشابهة بشأن الجثث، التي رأوها عارية جزئياً على الأقل لأن المشيعين فتحوا الأكياس. وقالوا إنهم شاهدوا جروحاً في الصدر وجروحاً عمودية طويلة في الفخذين على جسدي مجد وسؤدت الكردي، بالإضافة إلى جروح في الرجلين من الخلف ناجمة عن الإصابة بالرصاص. وكان وجه مجد الكردي مشوّهاً بشكل كبير، وتم التعرف على جثته من خلال وشم على ذراعه يحمل اسم حبيبته.<sup>21</sup>

وكان مجد وسؤدت الكردي ناشطين في المظاهرات المناهضة للحكومة في تللكخ. وتُظهر أشرطة فيديو

صور الشقيقين في المظاهرة التي خرجت في 13 مايو/أيار في ساحة أبو عرب، حيث كان مجد يقود الهتافات ضد الرئيس الأسد ويحمل مكبر صوت. في وقت لاحق في المظاهرة، تقدم حوالي 12 عضواً صغيراً في حزب البعث الحاكم كل فرد على حدة معلنين استقلالهم. عندما جاء دور مجد الكردي، قال: "أعلن انسحابي من حزب البعث الفاسد".



كفاح حيدر، يبدو أن الجزء الأيمن لوجهه قد تعرض للحرق أو التمزق © Private

وقال شاهدان جرت مقابلتهما كلاً على حدة إن الجلد على الجانب الأيمن من وجه كفاح حيدر بدا محروقاً أو ممزقاً،

إلى حد إمكانية رؤية العظام، كما بدا أنه أُصيب برصاصة في صدره على ما يبدو.<sup>22</sup> وظهرت جروح في صدر كل من محمد عادل حلوم وعبدالرحمن أبو لبده.

وتُظهر صورتان فوتوغرافيتان وشريط فيديو جثت كل من أحمد أبو لبده وعبدالرحمن أبو لبده ومحمد الرجب. وعلى الرغم من القصور الموجود في الصور، قال طبيب شرعي فحص تلك الصور بطلب من منظمة العفو الدولية عن احتمال إصابة الرجال الثلاثة بكدمات ناتجة عن صدمات. وأظهرت جثة عبدالرحمن أبو لبده بشكل خاص عن إشارات لكدمات ناتجة عن صدمات عنف شديدة القوة والقسوة. وفي رسالة كتابية عن حالة عبدالرحمن أبو لبده خلص الطبيب الشرعي إلى النتيجة التالية:

"هناك اخضرار في بشرة الجذع، ولكن لا يوجد مثل ذلك الاخضرار في الوجه والأجزاء الأخرى من الجسم. ويُظهر تغير اللون نمطاً واضحاً لأن هناك بقعة داكنة مستقيمة على الحدود السفلى للرقبة، ربما تكون نتيجة لضغط ما يشبه الحبل على رقبة الضحية عندما كان على قيد الحياة. ولا ينطبق اتجاه العلامة مع عملية الشنق العادي، وإنما نتيجة لتعليق الضحية في وضع مقلوب أو ربط وزن ثقيل حول عنقه. ويبدو الجزء العلوي من الذراع اليسرى مشوهاً، ربما نتيجة لإصابتها بكسر. كما أن ثمة عدد من التسلخات على الكتفين وفي الوجه نتيجة لاستخدام الصدمات الشديدة القسوة ضد الضحية عندما كان على قيد الحياة."

ولا يزال الغموض يكتنف ملابسات مقتل الرجال الثمانية. ويبدو أن الجنود اعتقلوا معظمهم، إن لم يكن جميعهم، أحياء، مع أنهم كانوا جرحى، وجراح بعضهم بالغة، في 17 مايو/أيار. ولم يُعرف أي شيء آخر حتى شوهدت جثثهم بعد مرور حوالي أسبوعين في المستشفى العسكري في حمص.



سُودت الكردي،  
ظهرت على جثته آثار  
جروح في الصدر  
والفخذين  
© Private

واستناداً إلى العديد من أخبار التعذيب والوفيات في الحجز في ظروف مريبة في أماكن أخرى من سوريا خلال الاضطرابات في عام 2011، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن تكون حالات الوفاة التسع في الحجز التي ذُكرت آنفاً قد وقعت نتيجةً للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة. وينبغي إجراء تحقيق كامل ومحاييد ومستقل في هذه الأنباء وغيرها، وتقديم كل من تتبين مسؤوليته عنها إلى ساحة العدالة.

## 6. إساءة معاملة الأقرباء

علم الأهالي بوفاة أبنائهم من رئيس بلدية تللكخ ومختارها، والأخير هو الذي يصدر شهادات الولادة والوفاة. ويبدو أن السلطات اتصلت بهما، وحصل بعض الأقرباء على معلومات متناقضة بشأن مصير أبنائهم وأماكن دفن جثثهم، الأمر الذي زادهم كرباً. وبالإضافة إلى ذلك، قال بعض الأقرباء لمنظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا لإساءة المعاملة اللفظية عندما ذهبوا للتعرف على الجثث، ومورست عليهم ضغوط كي يقولوا إن أقرباءهم قتلوا على أيدي "العصابات المسلحة"، كي يُسمح لهم بتسلم الجثث. ولم تتم إحاطة العائلات علماً بملابسات وأسباب وفاة أبنائهم.

ولدى سماع الأخبار المتعلقة بوفاة أبنائهم، قامت النساء في عائلات ثلاثة من الشباب الثمانية الذين لقوا حتفهم في الحجز عقب اعتقالهم في 17 مايو/أيار، بزيارة إلى مشفى الباسل، الذي استولى عليه الجيش في 14 مايو/أيار. وأبلغهن موظفو المستشفى بأنهم لم يضعوا الجثث في المشرحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي الذي فرض على تللكخ خلال العملية الأمنية.

ذهبت بعض النساء من الأقارب إلى حمص في محاولة للعثور على جثث أقربائهن، وذلك لأن الرجال من الأقرباء كانوا إما معتقلين أو قرروا البقاء في تللكخ خوفاً على سلامتهم في حالة السفر. فقد ذهبت اثنتان من أمهات الرجال الذين قضاوا نحبهم إلى حمص ثلاث مرات في الفترة من 20 إلى 25 مايو/أيار، في محاولة للعثور على أماكن وجود جثتي ابنيهما، ولكن محاولتهما باءت بالفشل. وفي وقت ما اتصلتا بالمدعي العام، الذي قال لهما إن ولديهما محتجزان وعلى قيد الحياة، مما أُنعش فيهما الأمل. وبعد يومين أبلغهما بأن ولديهما توفيا في الحقيقة. ووصفت إحدى الأمهات المعاملة التي لقيتها الأمهات في مستشفيات حمص خلال رحلة البحث عن جثث أبنائهن:

"سألنا عن أبنائنا في المستشفى العسكري. نظر الملازم أول (الضابط) إلى الأوراق التي أمامه وقال إن الأسماء التي نسأل عنها غير موجودة. وقد تحدث بنفاز صبر، وصرخ في وجوهنا أحياناً عندما أُلحينا عليه، وأمرنا بالمغادرة. تَوَسَّلت إليه قريبتني كي يساعدنا، وقالت له عَنِّي إنني أم تُكَلِّي أعاني من مرض السكري وصعوبات في المشي. فقال: وماذا أستطيع أن أفعل لها؟ هل أُحضر لها رجلين لتسير عليهما؟"<sup>23</sup>

كما تعرض الذكور من أفراد عائلات المتوفين، ممن ذهبوا في النهاية للتعرف على الجثث، لإساءة المعاملة اللفظية. فقد قال شقيق أحد الضحايا إنه قيل لهم في المستشفى العسكري بـحمص: "أنتم كلاب جئتم كي تأخذوا كلاباً". وقال رجل آخر لمنظمة العفو الدولية إن الضابط الموجود في المستشفى العسكري قال لوالده إن ابنه "خنزير فطس".



أحمد أبو لبدة، يُعتقد أنه أحد الذين لقوا حتفهم في الحجز. وقالت العائلات أنها تعرضت لألفاظ نابية عندما ذهبت للتعرف على جثث ذويهم  
© Private

وقالت عائلتان إنهما أرغمتا على تقديم إفادة خطية تقول إن عناصر مسلحة من المعارضة هم الذين قتلوا أبناءهما،<sup>24</sup> وذلك كي يُسمح لهما بتسلم جثث أبنائهما. وقال أقرباء آخرون إنهم أرغموا على التعهد بعدم إطلاق اسم "شهداء" على الرجال الذين قُضوا نحبهم عند الإعلان عن تشييع جنازاتهم في المسجد.<sup>25</sup> وقالوا أيضاً إنه طُلب منهم ألا يتجاوز عدد المشيعين عشرة أشخاص<sup>11</sup>، وأن موكب الجنازة يجب أن

يكون صامتاً (عادة ما ينشد المشيعون المسلمون أن لا اله الا الله أثناء توجيههم إلى المقبرة).<sup>26</sup>

## 7. الخلاصة والتوصيات

تعتبر منظمة العفو الدولية أن الجرائم التي ارتكبت في تللكخ، إذا ما أخذت في سياق جرائم وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في أماكن أخرى من سوريا، ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، نظراً لأنها تبدو أنها جزء من هجوم واسع الانتشار، وكذلك منهجياً، ضد سكان مدنيين ينطوي على ارتكاب متكرر لطيف من الجرائم ضد ضحايا متعددين على نحو منظم وبناء على سياسة للدولة لارتكاب مثل هذا الهجوم. وتشمل هذه الجرائم القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي وغيره من ضروب الحرمان القاسي من الحرية، وأفعالاً لاإنسانية أخرى ارتكبت عمداً لتسبب بمعاناة عظيمة أو أذى خطير للصحة العقلية والجسدية. وإذا ما تبين أن مثل هذه الجرائم، وكذلك العنف الجسدي والتدمير للممتلكات الشخصية، قد ارتكبت بسبب المعارضة السياسية من جانب سكان تللكخ للنظام، فمن شأنها أيضاً أن ترقى إلى مرتبة الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية.

وبينما يعتبر إحداث حروق أو صدمات كهربائية للأعضاء التناسلية للسجناء على أنه جزء من التعذيب كجريمة ضد الإنسانية، يمكن أن يرقى أيضاً إلى مرتبة الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في التعقيم القسري، إذا ما ارتكب كجزء من هجوم واسع الانتشار ومنهجي ضد السكان المدنيين ونجم عنه حرمان للضحايا من قدرتهم البيولوجية على الإنجاب.

ومنذ بداية الاحتجاجات الجماهيرية في مارس/آذار 2011، قامت منظمة العفو الدولية بالبحث والتوثيق بشأن عمليات قتل غير قانونية وتعذيب واعتقال تعسفي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان ضد مواطنين سوريين وغير سوريين في أرجاء مختلفة من البلاد، وحاجبت بأنها تشير إلى نمط من الجرائم الواسعة الانتشار والمنهجية وتشكل جرائم ضد الإنسانية. وحثت السلطات السورية على نحو متكرر على إجراء تحقيقات وافية وسريعة ومحايدة فيما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلاد. بيد أن السلطات السورية لم تقم بذلك وتبدو غير راغبة فيه. ولم يبعث الرئيس بشار الأسد بأية إشارة في خطاباته للجمهور إلى أن السلطات تحقق في الجرائم أو غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان أو تعتزم مساءلة أفراد الجيش وقوات الأمن الذين يُزعم أنهم مسؤولون عنها.<sup>27</sup>

في ضوء بواعث القلق الجسيمة للغاية هذه، يتعين على السلطات السورية أن تغير من نهج مقاربتها لهذا الشأن تغييراً تاماً وأن تتخذ سلسلة من التدابير العاجلة لمنع وقوع جرائم وانتهاكات جديدة لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في مختلف أنحاء سوريا، وأن تمتنع عن أي حرمان للأشخاص من حقوقهم الأساسية بجريرة معارضتهم السياسية للنظام. وعلى وجه الخصوص، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات السورية إلى ما يلي:

### فيما يتعلق بالعمليات الأمنية

وضع حد لاستخدام المدفعية وغيرها من الأسلحة الثقيلة في العمليات الأمنية نظراً لما يمثله هذا من مخالفة للمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين؛

### فيما يتعلق بالمتعقلين

الإفراج عن جميع الأشخاص الذين قبض عليهم تعسفاً ومن اعتقلوا لمشاركتهم في المظاهرات السلمية أو لتعبيرهم عن آراء تتعارض مع الرأي الرسمي؛

الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن جميع الأطفال المعتقلين لممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية؛ وضمان عدم حبس الأطفال إلا كتدبير أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة؛ وفي انتظار إطلاق سراح الأطفال، على السلطات السورية وجوب فصل الأطفال في أماكن الاحتجاز عن الكبار، إلا في حال إذا لم يكن ذلك في مصلحة الطفل الفضلي؛

توفير العناية الطبية الفورية لجميع المعتقلين الجرحى، ومعاملتهم معاملة إنسانية، وإخضاع المهنيين الطبيين الذين يحرمون المعتقلين الجرحى من المعالجة الطبية اللازمة، أو من يعذبونهم أو يسيئون معاملتهم، للمحاسبة؛

ضمان توجيه الاتهام إلى أي معتقل يشتبه في ارتكابهم جريمة جنائية معترفاً بها دولياً والسماح لهم بزيارات منتظمة من طرف عائلاتهم ومحاميهم، ومحاكمتهم على وجه السرعة ضمن إجراءات تفي بالكامل بمقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

ضمان عدم الاستناد إلى الإفادات والأقوال المنتزعة تحت التعذيب أو المعاملة السيئة، أو بالإكراه، في أية إجراءات قانونية من أي نوع؛

### فيما يتعلق بمعاملة الأقارب

إصدار تعليمات واضحة إلى الجيش وإلى السلطات الأمنية والطبية والقضائية، وغيرها من السلطات المعنية، بأن تعامل عائلات من قتلوا إما في الاحتجاجات أو في الحجز أو في ظروف لم يتم تفسيرها، بالعلاقة مع الانتفاضة، معاملة كريمة، وتسليم جثامين من لقوا مصرعهم إلى عائلاتهم دون اللجوء إلى شروط تعسفية أو إلى تأخير لا لزوم له في ذلك؛

محاسبة أي شخص يملك السلطة ويضغط على أفراد العائلات أو يجبرهم حتى يدلوا بأقوال كاذبة بشأن ظروف وفاة أقرانهم مقابل تسليمهم جثامينهم، وإعلان مثل هذه التصرفات من جانب من يملكون السلطة على أنها جريمة لعرقلة سير العدالة؛

### فيما يتعلق بالتحقيقات على الصعيد الوطني

تشكيل هيئة مستقلة لإجراء تحقيقات وافية وسريعة وغير منحازة في مقتل تسعة رجال من تللكخ توفوا في الحجز في حالات يبدو أنها إعدامات خارج نطاق القضاء، و (إجراء تحقيقات) في أية حالات أخرى

حيث تشير شكاوى الأقارب أو تقارير يمكن الوثوق بها إلى أن الوفاة فيها لم تقع لأسباب طبيعية؛ وضمن أن تفي هذه التحقيقات بالكامل بمقتضيات "مبادئ الأمم المتحدة لمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة"؛

ضمان التحقيق على نحو سريع وفعال في الشكاوى والتقارير المتعلقة بالتعذيب أو بغيره من صنوف سوء المعاملة، بما في ذلك ما ارتكب منها ضد أطفال دون سن 18، والتقيّد التام في ذلك "بمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وبغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛ وحتى في غياب الشكاوى وبوجود أدلة قوية على أن التعذيب أو سوء المعاملة قد وقع، يتعين أن يتاح لمن يجرون التحقيق، الذين ينبغي أن يكونوا مستقلين عن يشتبه في أنهم الجناة والهيئة التي يخدمون فيها، الاطلاع على التحقيقات الطبية المحايدة أو التي أجراها خبراء آخرون، أو أن يخولوا صلاحية طلب مثل هذه التحقيقات؛

تقديم إلى ساحة العدالة الأشخاص الذين يتبين أنهم قد شاركوا في عمليات قتل غير مشروع، أو في التعذيب، أو في حبس الأشخاص دون سند قانوني، أو قد نفذوا أي شكل آخر من الحرمان القاسي من الحرية، خلافاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي، أو أفعال لا إنسانية أخرى من طبيعة مماثلة ارتكبت عن قصد للتسبب بمعاناة عظيمة أو أذى خطير للصحة العقلية أو البدنية، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؛

#### فيما يتعلق بالتعاون مع الهيئات الدولية

التعاون التام مع فريق مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المكلف من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في 29 أبريل/نيسان 2011 بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وفي الجرائم المرتكبة ضد المدنيين؛

دعوة حاملي تفويضات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة - من قبيل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام دون محاكمة والتقصي والتقصي، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وبغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الذي تقدم بطلب للزيارة ما زال ينتظر منذ 2005) - لزيارة البلاد، وتيسير الاتصال بهم دون عراقيل، حتى يقوموا بتحقيقات مستقلة في مزاعم عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب وغيرهما من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان؛

السماح لمنظمة العفو الدولية ولغيرها من المراقبين الدوليين، وهيئات المراقبة الدولية، لحقوق الإنسان بدخول سوريا.

وفي الوقت نفسه، تكرر منظمة العفو الدولية دعوتها مجلس الأمن الدولي إلى ما يلي:

إحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، نظراً لأن الجرائم التي ارتكبتها السلطات السورية في تلكلخ وأجزاء أخرى من سوريا قد تكون مشمولة بالولاية القضائية للمحكمة؛

فرض حظر كامل على توريد السلاح إلى سوريا يمنع نقل جميع الأسلحة والذخائر وما يتعلق بها من معدات وتوفير للخبرات؛

فرض تجميد للأرصدة على الرئيس بشار الأسد وعلى غيره ممن يمكن أن يكونوا قد تورطوا في إصدار أوامر بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو بارتكاب مثل هذه الانتهاكات.

## الهوامش

- <sup>1</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 14 يونيو/حزيران 2011.
- <sup>2</sup> المظاهرات ضد النظام بدأت أوائل فبراير/شباط لكنها فشلت في جلب عدد كبير من الناس وكانت لا تتساوى مع عدد عناصر القوى الأمنية حتى منتصف مارس/آذار عندما خرج إلى الشوارع آلاف الناس في مدينة درعا الجنوبية
- <sup>3</sup> أخذت منظمة العفو الدولية المعلومات عن المعتقلين لدى أمن القوات الجوية، ومن بينها عدد الذين اعتقلوا والذين أفرج عنهم وتواريخ وأسباب الاعتقال، من مصادر مختلفة من تللكخ مثل المعتقلين الذين أطلق سراحهم من أمن القوات الجوية قبل وقت قصير من بدء العملية الأمنية في تللكخ، وعائلات من لا يزالون في الاعتقال، وموظف عمومي محلي ورجل دين محلي.
- <sup>4</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع قريب لعلي الباشا في شمال لبنان في 3 يونيو/حزيران 2011 وسائق سيارة الإسعاف في وادي خالد بشمال لبنان في 23 مايو/أيار 2011
- <sup>5</sup> مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المرأة الجريحة في 23 مايو/أيار 2011
- <sup>6</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناجين وأقرباء الأطفال الجرحى في 24 مايو/أيار 2011 في وادي خالد بشمال لبنان
- <sup>7</sup> قامت الدولة بإصلاح خزان الحاووظ للمياه بعد حوالي أسبوعين من تضرره وفقاً لإفادات سكان تللكخ الذين تحدثوا إلى منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2011
- <sup>8</sup> معلومات من عدد من المقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في أواخر مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران مع سكان تللكخ الذين فروا إلى لبنان
- <sup>9</sup> هذا الاسم وغيره من الأسماء المتواجدة بين علامات الاقتباس هي أسماء غير حقيقية للأشخاص المعنيين
- <sup>10</sup> مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية في 6 يونيو/حزيران 2011 في شمالي لبنان
- <sup>11</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 20 يونيو/حزيران 2011
- <sup>12</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 يونيو/حزيران 2011
- <sup>13</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 20 يونيو/حزيران 2011
- <sup>14</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 23 يونيو/حزيران 2011
- <sup>15</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 يونيو/حزيران 2011
- <sup>16</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 13 يونيو/حزيران 2011
- <sup>17</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 9 يونيو/حزيران 2011
- <sup>18</sup> مقابلة عبر الهاتف أجرتها منظمة العفو الدولية في 20 يونيو/حزيران 2011
- <sup>19</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع شهود في شمال لبنان في 2 يونيو/حزيران 2011 وعبر الهاتف في 13 و22

يونيو/حزيران 2011

<sup>20</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع جيرانه في شمال لبنان 6 يونيو/حزيران 2011 وعبر الهاتف مع المعتقل المحرر في 22 يونيو/حزيران 2011

<sup>21</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع ثلاثة شهود بشكل شخصي وعبر الهاتف في شمال لبنان في 31 مايو/أيار و2 يونيو/حزيران 2011

<sup>22</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية عبر الهاتف مع أحد الشهود في 13 يونيو/حزيران 2011 ومع الشاهد الآخر في 14 يونيو/حزيران 2011

<sup>23</sup> مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية عبر الهاتف في 16 يونيو/حزيران 2011

<sup>24</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية عبر الهاتف في 16 و22 يونيو/حزيران 2011

<sup>25</sup> مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية في شمال لبنان في 2 يونيو/حزيران 2011 وعبر الهاتف في 14 و16 يونيو/حزيران 2011

<sup>26</sup> قال أحد أقرباء رجل توفي في المستشفى إن تعليمات صدرت للعائلة بألا يزيد عدد مشيِّعي الجنازة على عشرة أشخاص. وقال أحد أقرباء رجل آخر قُتل في الحجز إنه تم إبلاغ العائلة بأن عدد المشيعين في موكب الجنازة يجب ألا يتجاوز العشرين شخصاً.

<sup>27</sup> توجه الرئيس الأسد بخطابات ثلاثة إلى الشعب منذ بدء الاحتجاجات الجماهيرية في مارس/آذار 2011: كان أولها في 30 مارس/آذار، وثانيها في 16 أبريل/نيسان، وثالثها في 20 يونيو/حزيران.



منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية